

## «أزمة الدولار» تدخل لبنان في دوامة الاحتجاجات

غضب شعبي مرفوق بتوجيه الاتهام إلى دمشق وحزب الله



مظاهرات مطلية ترفع شعارات سياسية

سوريا إلى لبنان، ويُدفع البديل بالدولار، ويبدو أيضا أن هناك تهريبا معاكسا. والاحتجاجات بدأت بحوزة المعنيين، وبناء عليها ستتخذ الإجراءات الضرورية واللازمة من البنك المركزي الأسبوع المقبل. وأضاف "لا أريد ذكر أسماء في قضايا التهريب، الجهة التي لها مصالح مع سوريا وتقوم بالتهريب معروفة، وهي من تحتاج اليوم للسيولة النقدية"، في إشارة إلى حزب الله.

وفرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على مصرف "جمال ترست بنك" والشركات التابعة له في 29 أغسطس الماضي بتهمة تسهيله الأنشطة المالية لـ"حزب الله".

ومن جهته، أكد عضو لجنة المال والموازنة في البرلمان اللبناني، نقولا نحاس أن "الوضع الاقتصادي صعب، ولا يمكن مقارنته بالسنوات السابقة".

في أزمة تذبذب وفره الدولار، أساسا إلى عجز ميزان المدفوعات والعجز في الميزان التجاري.

وقال الرئيس اللبناني ميشال عون الجمعة الماضي إنه لن يترك لبنان يسقط "ولا يد من تعاون الجميع لمعالجة الأوضاع القائمة".

وأرجع في المقابل رئيس مجلس النواب نبيه بري الأزمة إلى العقوبات الأميركية التي "أخافت المودعين من تدهور الأوضاع في البلاد، وولدت خشية لدى المغتربين من تحويل أموال إلى لبنان للسبب عينه".

وأصدر حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلام من جهته بياناً أعلن فيه عن نيته إصدار تعميم الثلاثاء ينظم فيه تمويل استيراد القمح والدواء والبنزين بالدولار الأميركي.

وقال وزير الاقتصاد السابق رائد خوري إنه سيتم "ضخ سيولة لعمليات التجارة والاستهلاك الأساسية، أي تأمين العملة الصعبة في الأسواق لمن يحتاجها من التجار".

وأكد خوري أن إجراء تنظيم تمويل شراء السلع الاستراتيجية، "سجل 70 بالمئة من الأزمة، ما سيعيد تخفيض سعر صرف الدولار مجدداً في الأسواق". وأوضح أن "سبب الأزمة يتمثل في

فتحت الاحتجاجات التي عمّت الأحياء اللبنانية أبواب السجال السياسي مجدداً بشأن ما تم توصيفه بالإذمار المبكر للسلطة، والذي قد يفرض على تكرار سيناريو ما يسمى بالربيع العربي في هذا البلد الذي يعاني أزمة اقتصادية خانقة تتردد على إثرها حديث عن أن الرئاسة اللبنانية ترى في رحيل الحكومة الحالية الحل الأمثل لتجاوز الأزمة وهو ما نفته في بيان لها الإثنين.

بيروت - وجّه خروج المئات من المتظاهرين في عدة مدن لبنانية منها بيروت وصعدا احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية، رسالة قوية لسلطات البلد التي تلقت إنذاراً مبكراً دفع البعض إلى التحذير من إمكانية واردة لحصول انفجار وشيك في لبنان ما يهدد بالدخول في دوامة ما يسمى بالربيع العربي.

وشهدت عدة مدن لبنانية، منها العاصمة بيروت، مظاهرات حاشدة احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الخلافات السياسية، وسط انتشار كثيف للجيش وقوى الأمن الداخلي.

وتراجع سعر صرف الدينار اللبناني على نحو حاد في الأيام الأخيرة لاسم 1630 و1700 ليرة للدولار الواحد، في ظل تسجيل تراجع كبير في احتياطي البلاد من العملة الصعبة وارتفاع الدين العام وتضاعف العجز في ميزان المدفوعات.

الرئاسة اللبنانية تنفي أن يكون تصورها لحل الأزمة هو استقالة حكومة الحريري

وأوردت بعض التقارير اللبنانية تفاعلاً مع التطورات الأخيرة أخباراً مفادها أن الرئيس اللبناني ميشال عون يطرح تصورها لحل الأزمة الاقتصادية الراهنة يكون عبر استقالة الحكومة التي يقودها سعد الحريري.

ونفت الرئاسة اللبنانية الإثنين في بيان صادر عنها "تداول عدد من المواقع الإلكترونية معلومات منسوبة إلى مصادر مقربة من قصر بعبدا جاء فيها أن حل الأزمة الراهنة يكون باستقالة الحكومة".

وأكد البيان أن "هذه المعلومات لا أساس لها من الصحة، لاسيما وأن

وأوردت بعض التقارير اللبنانية تفاعلاً مع التطورات الأخيرة أخباراً مفادها أن الرئيس اللبناني ميشال عون يطرح تصورها لحل الأزمة الاقتصادية الراهنة يكون عبر استقالة الحكومة التي يقودها سعد الحريري.

ونفت الرئاسة اللبنانية الإثنين في بيان صادر عنها "تداول عدد من المواقع الإلكترونية معلومات منسوبة إلى مصادر مقربة من قصر بعبدا جاء فيها أن حل الأزمة الراهنة يكون باستقالة الحكومة".

وأكد البيان أن "هذه المعلومات لا أساس لها من الصحة، لاسيما وأن

## عباس يربك حماس بلعب ورقة الانتخابات

رام الله (فلسطين) - يدفع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في اتجاه إرسال رئيس لجنة الانتخابات إلى قطاع غزة قصد التشاور بشأن فرص إجراء انتخابات تشريعية.

وقال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية الإثنين في هذا الصدد إن عباس سيطلب من رئيس لجنة الانتخابات المركزية الذهاب إلى غزة للتشاور حول فرص إجراء انتخابات تشريعية، ستكون إذا حصلت الأولى منذ عام 2006.

وأشار إلى أن عباس "سيطلب من حنا ناصر التوجه إلى قطاع غزة، للبدء بعملية التشاور حول عملية الانتخابات التشريعية وإنجازها".

وقال اشتية "إذا كانت اتفاقيات المصالحة لم يتم تنفيذها، فنحن بحاجة كبرى إلى الاحتكام إلى الشعب، لنعيد وهج الديمقراطية للمؤسسة الفلسطينية، وليبقى الشعب الفلسطيني دائماً هو الحكم في أي خلاف".

وأعلن عباس في كلمته خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أيام أنه سيدعو إلى إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة حال عودته.

وأجريت آخر انتخابات في فلسطين عام 2006 وفازت بها حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي.

وقال عباس "أجرباً انتخابات في عام 1996 و عام 2005 و عام 2006، لكن توقفت بعد ذلك بسبب انقلاب حماس عام 2007. ومنذ عام 2007 إلى الآن ونحن ندعو إلى مصالحة وإلى انتخابات".

وأضاف "عند عودتي إلى أرض الوطن سوف أدعو إلى انتخابات عامة في كل من الضفة الغربية وغزة والقدس، وسنحمل من يعترض على الانتخابات المسؤولية أمام الله والمجتمع الدولي والتاريخ".

وانتخب عباس رئيساً للشعب الفلسطيني في العام 2005 عقب وفاة الرئيس ياسر عرفات. وتتهمه حركة حماس بأنه فاقد للشرعية خاصة مع استمراره في الحكم دون إجراء انتخابات وفق النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية الذي هو بمثابة دستور.

وفشلت محاولات تحقيق المصالحة بينها وبين حركة فتح الحاكمة في الضفة الغربية عبر السلطة الفلسطينية.

ومن جهته، تعتبر حركة فتح أن رئاسة حركة حماس للمجلس التشريعي وعضويته غير شرعية وغير قانونية مستندة إلى أنه قد مضى على انتخابه حوالي 13 عاماً.

## باريس تدفع لشطب الخرطوم من قائمة الإرهاب

وان السياسة الأميركية لا تُصنع في مكان واحد".

وأكد "الفترة الحالية تحتاج إلى حاجة ماسة للانفتاح على العالم، خاصة وأن الكثير من المشروعات تحتاج إلى التمويل والاستفادة من المراكز العالمية والوصول إلى مراكز البحوث الدولية، ورفع الديون (أكثر من 45 مليار دولار)".

وأردف "كل تلك الأشياء مرتبطة بإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وبالتالي هي مسألة حيوية، واعتقد أن رئيس الوزراء سيبحثها على هامش مشاركته في الجمعية العامة للأمم المتحدة".

وتوجه رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك الأحد من نيويورك إلى باريس، حيث التقى الإثنين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وشأن احتمال تقديم السودان تنازلات لرفع اسمه من القائمة الأميركية، أجاب الفكي بأن "حكومة الفترة الانتقالية ولدت من رحم الثورة، وتتمتع بسند شعبي كبير من كافة أطراف الشعب السوداني، وبالتالي ليست هناك أي حاجة لتقديم تنازلات".

ويتردد أن تطبيع السودان للعلاقات مع إسرائيل ووقف دعمه للفلسطينيين هما أحد شروط واشنطن لرفع اسم السودان من القائمة الأميركية.

وهو ما علق عليه الفكي بقوله "هذا الحديث سمعناه كثيراً، لكن لم يطلب منا أحد بصورة رسمية". وأكد أن "السودان لديه التزام تجاه فلسطين، وهو أمر معروف، ولا نفكر في هذه القضية بمعدل

الخرطوم - قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الإثنين، إن باريس ستواصل دعوة الولايات المتحدة إلى رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وأكد الرئيس الفرنسي في مؤتمر صحافي جمعه برئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك في الإقليم أن فرنسا ستقدم 60 مليون يورو لدعم الفترة الانتقالية في السودان.

ويخوض السودان في الأشهر الأخيرة مفاوضات مع الإدارة الأميركية وبعض الدول الأوروبية بهدف رفع اسم البلد من قائمة الدول التي تتهمها واشنطن برعاية الإرهاب.

وكشفت تقارير متواترة عن وجود خطة أميركية تريد تمرير بعض الإملات والتنازلات على السودان ومنها تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وقال المتحدث باسم "مجلس السيادة" السوداني، محمد الفكي، في هذا الصدد إن الخرطوم لن تقدم أي تنازلات مقابل رفع الولايات المتحدة اسم السودان من قائمة الدول التي تتهمها برعاية الإرهاب. ورفعت واشنطن في 6 أكتوبر 2017 عقوبات اقتصادية وحظراً تجارياً كان مفروضاً على السودان منذ 1997، لكنها لم ترفع اسم السودان من القائمة للإرهاب".

المدرج عليها منذ عام 1993؛ بسبب استضافة زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

وقال الفكي "اعتقد أن رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك سيتحدث إلى كل الدوائر في الإدارة الأميركية، خاصة

الاستحقاقات المقبلة في الانتخابات بنظام القائمة النسبية ما يسمح للأحزاب الموجودة على الأرض بالتمثيل بشكل أكبر داخل المجالس المحلية ومجلسي النواب والشيوخ".

عودة انعقاد مجلس النواب المصري في دورته الجديدة تمهد لإصدار جملة من التشريعات في إطار إصلاحات سياسية

وذهبت بعض الدوائر السياسية إلى التأكيد على أن اختلاف أدوار البرلمان تنبع من قدرته على أن يصبح طرفاً مؤثراً في توجهات الحكومة، وينقلب الوضع الحالي بحيث تكون لأعضائه الكلمة في تمرير القوانين أو وقفها. ويرجع المتابعون أن الارتكان على نواب تكتل (30-25) المعارض لن يؤدي إلى نتيجة مثمرة بسبب انخفاض عددهم (25 نائبا)، وهيمنة حزب مستقبل وطن القريب من الحكومة (300 نائب)، على غالبية الأعضاء.

ويشدد مراقبون على أهمية تفاعل البرلمان مع المستجدات التي تمر بها الساحة السياسية في مصر، ويشمل ذلك مقاربات جديّة مع المشكلات الاقتصادية والحريات العامة والتعامل مع أزمة تهيمش الأحزاب والنقابات المدنية وفتح الأفاق أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم.

## البرلمان المصري يسابق الزمن لتمرير إصلاحات سياسية

الممكن أن تنقذ شعبيتهم في المناطق التي يمثلونها أو تسقطهم مقدماً.

وقال صلاح حسب الله، المتحدث باسم البرلمان، إن البرلمان سيشهد حالة من الزخم والتفاعل خلال دورته الأخيرة، والأولى ستدعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي تشهدها البلاد، كذلك القوانين المرتبطة بالاستحقاقات الدستورية، بجانب الإلتزام بإجراءات مكافحة الإرهاب عبر إقرار مشروع الإجراءات الجنائية.

ويرى متابعون أن البرلمان قد يكون حائط صد رئيسي في مواجهة التمثل خلال إفساح المجال أمام النواب لتقديم استجابات ساخنة مختلفة لوزراء الحكومة بعد أن توقفت بشكل تام الفترة الماضية.

ووأوضح عمرو هاشم ربيع، الخبير في شؤون البرلمان والأحزاب بمرکز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، أن الهزة التي تعرضت لها الحكومة خلال الأسبوعين الماضيين تشي بان هناك أدواراً للبرلمان سوف تظهر الفترة المقبلة، غير أن حدود هذا الاختلاف تبدو غير واضحة حتى الآن، وأن الممارسة الفعلية والتعامل مع جملة من القوانين المرتبطة بالأوضاع السياسية سيحسمان رغبة مؤسسات الدولة في التغيير من عدمه.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن البرلمان سيكون عليه "فتح النوافذ السياسية المغلقة منذ سنوات، والاستجابة لمطالب العديد من القوى السياسية التي تتعلق بإجراءات

الانتخابية ومباشرة الحقوق السياسية، وقوانين أخرى مرتبطة بتهيئة الأجواء العامة للإصلاح، وإقرار قانون تداول حرية المعلومات، وقوانين تصب في صالح تهئة المشكلات الاقتصادية.

وأكدت المصادر أن الحكومة تبحث عن وسائل جديّة لتغيير الصورة السلبية للبرلمان في أذهان المواطنين، بعد أن ظل طيلة فترات انعقاده منذ عام 2014 في دائرة المؤسسات المنهدة لسياسات الحكومة وليست الرقابية عليها.

وتختلف الدورة الأخيرة عن غيرها من الدورات الأربع السابقة، لأنها من المفترض أن تكون جلساتها مذاكرة لتفزيونياً بعد وقف بثها مطلع عام 2016، ويضاف إلى ذلك أن الأحزاب والنواب عليهم الاستعداد للانتخابات الجديدة وتمثيل مجموعة من القوانين التي من



مساع لتغيير الفكرة السائدة عن أشغال البرلمان